

دور الحركة الجمعوية في حماية البيئة

د : رابحي أحسن

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

- جامعة محمد بوقرة " بومرداس "

المقدمة

تعتبر الجمعيات من أهم الهياكل الاجتماعية في الوقت الحاضر، نظرا للدور الذي تلعبه في سيرورة التطور الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي.

إن الأهمية البالغة التي تحملها اليوم، لا يمكننا أن نرجعها فقط إلى تطور خصائصها الرئيسية خاصة منها ذات المنظور الاجتماعي، بل لكونها تمثل - من زاوية أخرى - نقطة إلتقاء عدة حريات، كحرية التعبير، حرية الاجتماع العمومي، حرية المظاهرات العمومية وحتى حرية النقابية كما يرى البعض.

و الواقع أن اختيارنا لموضوع "دور الحركة الجمعوية في حماية البيئة"، إنما يحمل معه في أذهاننا عدة مبررات، فإذا قلنا بأن النظام القانوني لحماية البيئة مركزا على فكرتين أساسيتين تحكمان كل الإطار الموضوعي للبيئة وهما:

• حماية البيئة كمبدأ.

• وكذا السبل الضرورية الرامية إلى ترقيتها في إطار التنمية المستدامة.

فإن تحديد دور الحركة الجمعوية الجزائرية في نطاق المجال البيئي، ينقلنا بدون شك إلى تقييم نتائج التحديات التي أخذتها على عاتقها، و التي كان لها مردود إيجابي في صالح الإنسان و البيئة في آن واحد.

إن تحديد هذا الطرح، يمثل - في الحقيقة جوهر المساعي التي تم تأكيدها ضمن النصوص الإقليمية و الدولية المتخصصة، و لعل من أبرزها إعلان استكهولم لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة (1971)، و إعلان ريو دي جانيرو لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (1992)، و الإعلان العربي المنعقد بتونس حول البيئة والتنمية (1986)، و البيان العربي عن البيئة والتنمية و أفاق المستقبل المنعقد بالقاهرة (1991)، و إعلان جدة حول المنظور الإسلامي للبيئة (2000)، و إعلان طهران حول الأديان و الحضارات و البيئة (2001)، و إعلان أبو ظبي عن مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي (2001)، و إعلان الرباط حول فرص الاستثمار من أجل التنمية المستدامة في الأراضي البعلية (2001) .. إلخ. إن التأكيدات الدولية المتكررة على حماية و ترقية البيئة، إنما يبرز و بجلاء القيمة والوزن الموضوعي الذي أضحت تشغله من منظور المجتمع الدولي.

وإذا كانت التأكيدات الدولية السابق ذكرها، تبين الإهتمام البالغ الذي يوليه الرأي العام الدولي بخصوص موضوع البيئة، فإن المسعى الوطني الموجه لتكريس ذات الإتجاه، لا يقل عزمًا عن نظيره الدولي.

وقد تأكد ذلك فعلا، من خلال تضخم الخطابات السياسية و الوثائق القانونية الموجهة لإعداد مخطط تنموي شامل و دائم لحماية البيئة بكل موارثاتها، حتى و إن كان ذلك بشكل متفاوت في طريقة المعالجة.

و كذلك عن طريق إستعانة الدولة بشريك جديد من أجل السيطرة على هذا الموضوع، ويتعلق الأمر بالجمعيات البيئية، حيث أصبحت تمثل نقطة الوصل بين المجتمع المدني والمحيط البيئي، و هكذا وجدت الدولة أن الحل الأنجع للمشكلة الأم يتعلق بنقل الإهتمام من النطاق الرسمي إلى النطاق المدني.

كل هذه المعطيات قد كونت في أذهاننا نقطة استفهام كبيرة مفادها:

ما هي التحديات الموضوعية التي استطاعت الحركة الجمعوية أن تأخذها على عاتقها في مجال حماية البيئة؟.

و هل أن توسيع مجالات تدخلها سوف يسمح مستقبلا بالتقليص من تمرکز المحيط البيئي في بلادنا؟.

هذا ما سوف نحاول توضيحه من خلال هذا المقال المتواضع، التي أعطيناه العنوان التالي: "دور الحركة الجمعوية في حماية البيئة".

ولدراسة هذا الموضوع فقد إتبعنا الخطوات التالية:

حيث تم تقسيم الفكرة الأساسية إلى مبحثين رئيسيين:

تضمن المبحث الأول منها: الوظائف الأساسية للجمعيات المتعلقة بالبيئة:

من خلاله، حاولنا توضيح المهام و الوظائف الرئيسية التي حققتها الجمعيات البيئية في بلادنا، و التي كانت تتمحور حول طرق المحافظة على البيئة و كذا الآليات الناجعة لتحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال.

أما المبحث الثاني - فقد تضمن الوظائف التكميلية للجمعيات المتعلقة بالبيئة:

من خلاله، حاولنا توضيح مظاهر تطور و نمو هذا الصنف من الجمعيات، حيث إستطاعت أن تتأقلم بسرعة مع المعطيات المحيطة بالمعضلة، و أن تنتقل من خدمة البيئة إلى خدمة الدولة و البيئة في آن واحد، رغم حداتها و رغم ضعفها المبدئي.

هذا ما حاولنا التوصل إليه، و تلخيصه في خاتمة هذا المقال لتكون حصيلة للمبحثين

المذكورين سابقا.

المبحث الأول - الوظائف الأساسية للجمعيات المتعلقة بالبيئة

من خلاله سوف نحاول توضيح التحديات التقليدية للحركة الجمعوية الجزائرية في المجال البيئي، و التي تمحورت حول إيجاد الحلول المناسبة من اجل المحافظة على الموروثات البيئية الطبيعية، و كذا دورها في مجال المساعي الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال.

المطلب الأول - دور الجمعيات في المحافظة على الموروثات البيئية

البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني OIKOS و الذي يعني بيت أو منزل، وكثيرا ما يحدث الخلط بين علم البيئة ECOLOGY و البيئة المحيطة أو ما تسمى أحيانا بعلم البيئة الإنساني Environnement، ذلك أن علم البيئة (الأيكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية على دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة دون سواها⁽¹⁾. سآن واحد.

و قد ظهر خلال العقد الأخير العديد من الأبحاث و الدراسات الإدارية و الإقتصادية والبرامج التي ترتبط بعلم البيئة من أجل رفع مستوى الوعي و التحسيس بضرورة إتخاذ التدابير الضرورية للمحافظة على كل العناصر البيئية، لأن اختلال أي جزء منها سوف يؤدي إلى إختلال كل النظام البيئي ECOSYSTEM.

و في خضم هذا الإنشغال فقد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإصدار أول تقرير في سلسلة توقعات للبيئة العالمية (GEO-1) عام 1997، و التي تضمنت إستمرار التدهور البيئي خلال العقد الأخير نتيجة لضعف التضامن البيئي العالمي و قصور ذلك في تحقيق تقدم فعلي و ملموس⁽²⁾.

1 - راجع - إحسان علي محاسنة، البيئة و الصحة العامة، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص 17.

2 - راجع - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 1998، ص 5 و ما بعدها.

وحينما إتضح جليا بأن الدولة غير قادرة على السيطرة على هذه المعضلة بمفردها، ولكن يتعين أن يتم تكاثف الجهود بينها وبين المجتمع المدني على جميع المستويات، وقد تكرر أكثر هذا الطرح بمقتضى نتائج و توصيات المنتديات العربية لكل من المجتمع المدني (سنة 2001) و الصناعيين (2001) .

ضمن هذا المضمار، لم يعد التكفل بهذا الإنشغال من إختصاص الدولة وحدها، بل أن حضور الحركة الجمعوية سوف يساهم في المحافظة على البيئة و ترقيتها بشكل كبير وبوتيرة متزايدة.

وقد تحقق ذلك فعلا، من خلال التطور الكمي و النوعي الذي شهدته الجمعيات المتعلقة بالبيئة في بلادنا، كدليل على تمحور هذا الموضوع ضمن الإهتمامات الجمعوية، ولعل من أنشط الجمعيات البيئية على الصعيد الوطني نذكر:

- جمعية حماية البيئة - الشلف -

- جمعية حماية البيئة و التنمية - الجلفة -

- جمعية البساط البيئة - تمنراست -

أما فيما يخص النمو الكمي و النوعي لهذه التجمعات، فقد بينت الإحصائيات ميلاد 450 جمعية تمثيلية لمختلف الفروع المتعلقة بالبيئة، و هي مختصة قانونا باتخاذ بعض التدابير من أجل حماية الثروة الغابية و الحيوانية و البحر و المياه من التلوث.

إن الوضعية الصعبة التي يعيشها الفضاء البيئي في بلادنا، يقتضي من الجمعيات النشطة في هذا المجال بدل مجهودات مكثفة من أجل التكفل بمشاكله، عن طريق المساهمة في تقريب هياكل الدعم من العناصر البيئية و تحسين نوعية تدخلها من جهة، وكذا إتخاذ التدابير الضرورية من أجل المحافظة على هذا المحيط في سبيل ضمان تجانسه من جهة أخرى.

إن الجمعيات البيئية - و بالموازاة مع عمل المنظمة الوطنية لحماية البيئة و كذا الهياكل القاعدية لها - قد استطاعت أن تلعب دورا هاما في مجال ترقية مخططات التنمية المستدامة، و كذا المساهمة في إتخاذ القرارات الملائمة للمحافظة على البيئة في بلادنا.

المطلب الثاني - دور الجمعيات في مجال التنمية المستدامة

إن التجربة العملية في جميع أنحاء العالم تبين بوضوح أن التقاعس عن العمل الآن، لن يؤدي إلا إلى زيادة تكاليف و تعقيد الإجراءات العلاجية التي سوف تتخذ لاحقا، وبالمقابل يشكل تحديد أولويات العمل و كذا التخطيط التنموي الطويل الأمد مفتاح النجاح و الأمان. و لهذا الغرض نلاحظ بأن المجتمعات اليوم تتسارع إلى وضع خطط تنموية للمحافظة على البيئة و حماية مكوناتها وعناصرها من التدهور و الزوال، حيث أضحى جليا بأن ضمان حياة العنصر البشري مرهون بضمن إستقرار النظام البيئي الذي يعيش فيه، وهكذا فقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة و التنمية إلى ظهور عبارة جديدة تحمل تسمية التنمية المستدامة، أي تنمية قابلة للاستمرار، و التي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و محيطه الطبيعي و بين المجتمع و تنميته، كما تهدف إلى الإهتمام بتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية.

وحيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان و أن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية و المنفعة، لذلك فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها البعض⁽³⁾.

و هو الاتجاه الذي تبنته بلادنا متجهة نحو تعزيز و تكثيف الوسائل و الإمكانيات الرامية إلى حماية الفضاء البيئي بكل عناصره و أقطابه، مستعينة في ذلك على دعم الحركة الجمعوية النشطة في هذا المجال، و قد كان من نتائج إلتقاء إرادة الطرفين أن تم تحديد سياسة تنموية دائمة و مستدامة للمحافظة على التجانس البيئي، و قد كان من بين أولوياتها ما يلي:

1 - الحرص على الانضمام إلى الإتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الأطراف بما يخدم الصالح العام، و تعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة، و مساعدة الدول

3- استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، برنامج الأمم المتحدة، 2000، ص3.

النامية الأخرى في التعامل مع الآثار السلبية المترتبة عن الآفات البيئية، في إطار المبادئ و القواعد المنصوص عليها في سياق البرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية⁽⁴⁾.

2- الإستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية وخاصة المائية و الأرضية و الطاقة، والذي يستدعي رفع مستوى الوعي القومي و تشديد الدور الرقابي الردعي على التجاوزات الحاصلة في مواجهة المجموعة البيئية، و هذه الغاية لا يمكن بلوغها إلا في نطاق تحديد قواعد ضابطة صارمة.

3- دعم و تطوير المؤسسات التنموية المتعلقة بالبيئة، و التكفل ببناء قدرات بشرية متخصصة في المجال عن طريق فتح دورات تكوينية متفرقة، و كذا عقد أيام دراسية و تحسيسية لتوسيع نطاق المعضلة و نشر الأفكار المرتبطة بها بين الأفراد، في سبيل تكريس مفهوم المواطنة البيئية.

4- وضع سياسات إقتصادية منسجمة مع المعطيات التي تفرضها حماية البيئة، حيث تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة و تطويرها و ترشيد إستغلالها، و الحد من أثارها السلبية على الإنسان و البيئة، و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية و اقتصادية سليمة⁽⁵⁾.

5- الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية، و العمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن المائي و الغذائي و المحافظة على النظم الايكولوجية و التنوع الحيوي و مكافحة التصحر و تلوث الهواء و تراكم النفايات، و مراقبة استغلال الثروات الطبيعية التي تجد مصدرها من الغطاء الأخضر و الغابات و مياه البحر.... إلخ.

4- المرجع السابق، ص4.

5- راجع- إحسان علي محاسنة، المرجع السابق، ص28 و مابعدا.

المبحث الثاني - الوظائف التكميلية للجمعيات المتعلقة بالبيئة

إن الدور الذي تلعبه الجمعيات في الحياة العمومية لا سيما فيما يتعلق بالبيئة، لا يقتصر فقط على تلك الوظائف المباشرة التي تؤديها هذه التجمعات و التي تشمل التحسيس، التوجيه، التسيير و أخيرا المراقبة.

بل أن خصوصية هذه الهياكل قد جعلتها تحقق أهدافا أخرى، تكميلية و غير مباشرة، سواء بالنسبة للدولة أو بالنسبة للعامل الاجتماعي، و هذا الوضع جعلها تمثل بصدق شريكا تنمويا لا يمكن الإستغناء عنه أبدا.

المطلب الأول - الإستعانة بالجمعيات البيئية من أجل إنقاص الطلب عن الدولة

لقد أصبح الجهاز الجمعي اليوم، يمثل تركيبة نموذجية مختلفة يمتزج مدلولها بين العنصر الاجتماعي و العنصر العمومي، و بفعل مشاركته في تسيير الشؤون العمومية، فقد أصبح هذا الأخير يمثل قناة مرجعية شاملة لإنقاص الطلب عن الدولة، و التخفيف من عبئ الوظائف و المسؤوليات الملقاة على عاتقها، عن طريق مساندتها في مواجهة المساعي المشتركة⁽⁶⁾.

و هكذا فقد استفادت الدولة من وجود الحركة الجمعوية لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة، إنطلاقا من معيارين أساسيين:

1 - لأنها تمثل إطار عمومي غير مكلف للدولة.

2 - لأنها تسمح بالتخفيف من تمركز التسيير العمومي.

من زاوية أخرى، إذا كان الأصل أن صلاحيات السلطة العامة لا يمكن ممارستها من قبل الجمعيات، فإن هذا الفصل غير نهائي، خاصة إذا علمنا أن بعض الجمعيات المتعلقة

6 - راجع - رابحي أحسن، الحركة الجمعوية و الدولة في الجزائر، رسالة ماجستير، فرع الإدارة و المالية العامة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 178.

بحراسة العناصر الطبيعية و البيئية، قد وجدت نفسها اليوم مؤهلة لتنظيم هذا الفضاء عن طريق الإستعانة ببعض وظائف الضبط.

ومثال ذلك قطاعات الصيد، الصيد البحري، البيئة..... إلخ.

وهذه النتيجة تقودنا إلى القول بأن السياسة العامة الاقتصادية تتجه اليوم نحو منطق الدفاع الذاتي(7) auto defence.

وفي هذا المضمار، نلاحظ بأن القانون قد أهل الجمعيات النشطة المهمة بالبيئة، لممارسة بعض الوظائف الرقابية على نشاطات الصيد البحري من أجل حماية الثروات البحرية، و مثال ذلك "الجمعية الجزائرية للبحث و حماية الثروات البحري"، كما تعمل جمعيات أخرى بالموازاة مع المديرية العامة للغابات لحماية الثروات الغابية و الحيوانية عن طريق تركيز وسائل متعددة من أجل الرقابة و الردع و فرض عقوبات على المخالفين و المنتهكين لهذه الأنظمة بصفة منفردة.

و من ثم اتضح بأن جزء من الحياة الجمعوية مشابه و مطابق للحياة الإدارية، مما يدعو إلى ضرورة تمديد أسس الإدارة العامة- بكل ما تحمله من أبعاد تقنية و قانونية- على هياكل و نشاطات الأجهزة الجمعوية، و هذا بهدف مساعدتها على التكيف مع مقتضيات المصلحة العامة من جهة، و حجم المسؤوليات التي تفرضها حماية البيئة من جهة أخرى(8).

هذا التصور الجديد، سوف يسمح بإبراز هياكل و كفاءات جد مفيدة، كما يساهم في توسيع المجال العمومي بدون وجود تدخل مباشر للدولة و بدون أن يرتب إلتزامات على عاتقها (بدون أن يكلف الدولة أعباء مادية و مالية).

7 Voir - Jaques chevalier, l'association entre public et privé, in FdAn T2n Paris, 1974, (doctrine 2667),p 914.

8- راجع-رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 186.

بناء على هذه العوامل، فإن التدخلات المباشرة للدولة لاسيما فيما يتعلق بالمحافظة على الفضاء البيئي - سوف تتقلص تدريجيا فاسحة بذلك المجال للمبادرات الخاصة، وهي بهذه الطريقة تنتقل من دور التسيير اليومي إلى دور الإشراف، التوجيه و المراقبة، وهذا التحول النوعي للإيدولوجية الإدارية، سوف يعتمد مستقبلا على ثلاثية المشاركة، المبادرة والحوار، و بحضور ضروري للجمعيات المهتمة بالبيئة ~ في إطار متعدد الاشكال~.

المطلب الثاني - الجمعية كإطار لتحصيل مشاركة المواطن في حماية البيئة

إن تدهور المحيط البيئي لما صاحبه من ظروف الحال و الموقف لا يمكن مواجهته بموقف سلبي من قبل الأفراد، لأنه لا يمثل مسؤولية الدولة وحدها، ولأن السكوت على تراجع دور و عطاء أجهزة الدولة المتخصصة بالمحافظة على البيئة، سوف يجعل منه هو الآخر خطأ في حد ذاته⁽⁹⁾.

و من ثم فإن الأمر يستدعي بالدرجة الأولى القضاء على العزلة و الإنطواء اللتان يعيشهما الأفراد، ثم مساعدتهم على إكتشاف أن المشاكل المتعلقة بالبيئة إنما تمثل مشاكلهم جميعا بصفة مشتركة و جماعية.

لذلك يجب تنمية التضامن داخل العامل الإجتماعي، ثم تنظيم هياكل الدعم من أجل مواجهة التحديات المرتبطة بالطبيعة، و هذا الأمر يستدعي توجيه الصراع إلى أفراد المجتمع باعتبارهم أولى المسؤولين عن الفضاء البيئي المحيط بهم⁽¹⁰⁾.

و لا شك أن الإنجاز اللائق لهذه المهمة يتطلب من الجمعيات مجهودا مكثفا من أجل تعبئة أوسع للمواطنين من جهة، و دعم الوعي الديمقراطي لدى هذه القوى و تلقينها روح

9- Voir - Jean Marie Pontant et Fraçis Szpiner, l'état Hors la loi, Ed Fayard, Paris, 1989, P 297.

10 -Albert MEISTER, animateurs et militants, in ES prit, N° 5, Mai 1973, P 1096.

المواطنة و السلوك المدني من جهة أخرى، و هكذا سيدوب تدريجيا التردد الذي مازال باقيا على مستوى الوعي بالعلاقات الجديدة⁽¹¹⁾.

و بذلك فإن الهدف الرئيسي الذي تصبوا إليه الجمعيات - لاسيما منها المهتمة بالبيئة- يكمن في إشراك المواطن في تكييف و تحديد المشاكل و الأخطار المحيطة بالبيئة، ثم تنظيمها و ترتيبها في شكل اقتراحات و مطالب، و في الأخير فإنها تسعى لإيجاد الحلول الملائمة لها، بالتنسيق مع عمل السلطات العمومية المختصة.

و من ثم فإن السياسة البيئية الجديدة، تجعل من المواطن المسؤول الأول عن الفضاء البيئي، ذلك لأنه - و انطلاقا من حركة الجمعيات سوف يساهم في المحافظة على هذا الفضاء بشكل مزدوج، من جهة بصفته عنصر محرك و مشارك في صنع القرارات ثم بصفته مستفيد، ذلك لأنه يساهم - بصفة قبلية- في تحديد المشاكل التي تعاني منها البيئة في بلادنا، مع التركيز على مختلف الأولويات المزمع تحقيقها في الواقع، ثم يساهم في تجسيد هذه الأهداف بالاعتماد على تدخلاته المباشرة بالموازاة مع عمل السلطات العمومية المختصة.

و بهذا فإن الحركة الجمعوية سوف تساهم بشكل مباشر و بدون تدخل من الدولة، في إدارة و توجيه النسيج البيئي أولا، و في رقابة سيرها ثانيا، ثم في الاستفادة من النتائج التي حققتها في الواقع ثالثا و أخيرا.

و هكذا فإن الجمعيات البيئية و بفعل مرونتها قد استطاعت أن تنمي لدى الفرد الشعور بالانتماء الجماعي، و أن تشكل مدرسة للتربية المدنية، لقد استطاعت - و بفضل المراحل المتتابعة و المترابطة التي تقوم بها لتحقيق وظائفها و أهدافها- أن تشكل أجهزة نشطة لنشر ثقافة المواطنة، ذلك لأن العنصر الأساسي الذي تقوم عليه الجمعيات البيئية، هو تحصيل المشاركة الجماعية في تسيير و حماية التراث البيئي بكل عناصره⁽¹²⁾

11 - راجع- رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 167.

12 - راجع- رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 168.

إن الجمعيات البيئية و بحكم تطور خصائصها الرئيسية كالممارسة، الإحتكاك، الحوار، المشاركة و الاستمرارية، قد استطاعت أن تكشف خبايا النسيج البيئي و أسرارهِ و معاناتهِ لدرجة الإحتراف.

ضمن ترتيب لاحق، فإنها قد استطاعت أن تخرج المواطن من العزلة و الإنطواء اللتان كان يعيشهما في السابق، وأن تضع في متناوله الإمكانيات اللازمة التي تسمح له بالمشاركة - بصفة مباشرة - في تنمية و حماية البيئة.

لقد إستطاعت أن تكسر العقدة التي تكونت لديه بسبب الهاجس الإداري، و أن تجعل منه عنصرا نشطا و فعالا في المجتمع.

الخاتمة

في الأخير نستخلص بأن الإستعانة بالجمعيات من أجل حماية و تنمية البيئة، إنما يجد تبريره ضمن فلسفة الحاجة إلى وجود هياكل للوساطة، من أجل تغطية العجز الذي سجلته الإدارة العمومية في مواجهة ضخامة الطلبات التي فرضها النظام الإيكولوجي المحيط بنا.

إن الجمعيات البيئية - اليوم و تحت تأثير التحديات الكبرى التي خاضتها قد استطاعت أن تجسد تغييرا عميقا و صامتا، مكونة بذلك شكل إداري جديد موازي للإدارة التقليدية ذات النمو الخطير لظاهرة البيروقراطية⁽¹³⁾.

إن الجمعيات البيئية- و نظرا لخصوصيتها التي تنطوي على المتابعة التقنية الدقيقة لمتطلبات المحافظة على البيئة- قد استطاعت أن تجعل من نفسها العمود الفقري للنسيج البيئي في بلادنا، و أن تحقق المردودية والنجاعة، بعد أن عجزت الدولة عن تجسيد هذه الغاية بمفردها.

إن الجاذبية الجديدة التي أصبحت تتمتع بها الجمعيات اليوم قد حسمت بشكل نهائي في طريقة التعامل مع مشاكل البيئة مستقبلا، و لهذا يتعين إعطاءها الإمكانات اللازمة لتحقيق هذا السبل، و إيجاد الأطر المناسبة لتقريب سلطة الدولة من إرادة هذه التجمعات الفتية، و هكذا سوف نتجه تدريجيا نحو منطق "التخفيف من إختناق الدولة في سياق الفضاء البيئي".

إن الدولة و الجمعيات البيئية محكوم عليهما اليوم- بحكم طبيعة العلاقات التي تربطها- لتوحيد جهودهما و توسيع مشاركتهما في مواجهة الأزمات المتنامية التي تهدد البيئة المحيطة بنا، ستكون نظرتنا خاطئة و قاتلة للعناصر البيئية، إذا فكرنا في أمور أخرى غير تطوير و تمدين هذا التصور.

13 Voir Jean - paul NEGRIN, les association administratives, in AIDA, N° 3 , Mars 1980, p 129.